وليس من السهل، بالطبع، ان نعرف، سلفاً، ماذا يمكن ان تكون ردود الفعل المنظماتية على نشاط كهذا، باعتباره انه قد يمس «احتكارها» للعمل السياسي الفلسطيني. ولو توخينا المصلحة العامة، لا يفترض ان تكون هنالك اعتراضات جدية، اذ ان رفد الحركة الوطنية بقوى اضافية اخرى، ذات «نكهات» مختلفة، لن يؤدي، في نهاية الأمر، الا الى توسيع قاعدة تلك الحركة وتنشيطها. ولكن حتى لو كانت هنالك اعتراضات، فلا ينبغي ان يؤبه لها، ويمكن، على كل حال، تجاهلها؛ فامكانات العمل على الساحة الفلسطينية لا تزال واسعة للغاية، وكذلك طليقة، وليس من السهل احتواؤها. وحتى لو أدت تلك الاعتراضات الى «قتال»، فلا ينبغي التردد في خوضه. فقد بات واضحاً للغاية ان «الممثل الشرعي الوحيد»، بتركيبته الحالية، بابعادها كافة، البشرية والتنظيمية والادارية والفكرية وغيرها، غير قادر على التعامل مع القضية الفلسطينية، بنواحيها كافة، ولا يستطيع ان يقدم اكثر مما قدمه حتى الآن؛ وهو ما لا يكفي؛ وما ينبغي، بالتالي، السعي الى تغييره، بالتي هي احسن ان كان ذلك ممكناً ـ او بالتي هي أسوأ ان كان ذلك ضرورياً.

ففي حال التعارض بين مصالح «الممثل»، بابعادها المهجرية الضيقة، من جهة، وبين المصلحة الوطنية العامة، من جهة أخرى، يبدو الخيار واضحاً للغاية.

ونحن، في نهاية الأمر، لا نقاتل من اجل عمر.